

وقال نتمس الاثمة انه بحسن الاثمة جعل عفو في التوب
والبدن للضرورة ولبن الاثان بحسن في ظاهر الروايات
وعن محمد رح انه طاهر ولا يتوكل وهو الصحيح وان
اصاب التوب من السور المذكورة لا يمنع جواز الصلوة
وان فحش وان اصاب من السور المشكوك لا يمنع ايضاً
وروي عن ابي يوسف رح انه قال يمنع جواز الصلوة
اذ فحش والصحيح ان الشك في طهوريته لا في طهارته
وان اصاب من السور الخمس منع اذ اذاع على قد الداهم
والاصل فيه ان نجاسة الغليظة اذ كان قد الداهم
او دونه فهو عفو لا يمنع جواز الصلوة عندنا وعند
زفر والشافعي رحمهما الله يمنع جواز الصلوة وان
قلت وينبغي ان يغسل وان كانت اقل من قد الداهم
حتى ان التوب اذا اصابته من النجاسة الغليظة اقل
من قد الداهم ولم يغسلها فانه اصابته بمقدار ما لو
جمعت تلك النجاسة نصير اكثر من قد الداهم

٢٦
منعت جواز الصلوة بالجماع وروي عن ابي حنيفة
رح انه غسل توبه من قطرة دم ثم الداهم وهم
الشهيلي وهو مثل عرض الكف قال ابو جعفر رح
يقدر بالوزن في النجاسة المستحسنة كالعدرة
وبالسطر والعرض في النجاسة الرفيعة كالبول
والخمر وان اصابته به من نجس اقل من قد الداهم
ثم انبسط قال بعضهم يعتبر وقت الاصابة فلا
يمنع جواز الصلوة وقال بعضهم يعتبر وقت
الصلوة يمنع وبه يؤخذ وان اصاب الجلد فتشرب
او دخل به في الثمن النجس والمرأة اذا اخصت بالحناء
النجس والتوب اذا صبغ بالصبغ النجس ثم غسل ثلث
مرة طهر الجلد والتوب واليد وان بقي اثر الداهم
والصبغ وما تشرب الجلد فهو عفو وذكر في المحيط
بظهر التوب بشرط ان يغسل حتى يصفو الماء و
يسيل منه الماء الابيض وان غسل بغير حوض الا